

التصنيف

Public

رقم المرجع

TEC_IA_PP_Fraud Policy Statement_Arabic

مجلس التوازن الاقتصادي
TAWAZUN ECONOMIC COUNCIL



تأسس عام 1992 EST.

بيان سياسة مكافحة الاحتيال

June 2021

V. 3.0

لا يحتاج استخدام أو توزيع هذه المعلومات لإذن [عام](#)

المحتويات

١. بيان السياسة 3
٢. الاحتيال 3
٣. نطاق السياسة 3
٤. حماية المبلغين ومسؤولية الإبلاغ ومجالات الإبلاغ عن الاحتيال 4

١. بيان السياسة

١. تلتزم إدارة مجلس التوازن الاقتصادي وكل الشركات التابعة له (ويشار إليها مجتمعة فيما يلي بلفظ "المجموعة") بتنفيذ واستدامة أرقى معايير الحوكمة المؤسسية، والالتزامات الانتمانية، والمسؤولية، والسلوك الأخلاقي. ونحن إذ نمضى قدماً في هذا الالتزام فإننا نخضع إلى ثلاث قيم مؤسسية هي: الأمانة والالتزام والكفاءة.
٢. تلتزم المجموعة باتباع بيئة قائمة على معايير مبنية على أساس التواصل المنفتح والأمن، وإرساء ذلك ليكون القاعدة لا الاستثناء. ونحن نريد لكل فرد أن يشعر بالراحة والأطمئنان في اللجوء إلى مشرفه أو إدارته في الحالات التي يعتقد أنها مخالفة لسياسات أو معايير المجموعة. من المعلوم أن الاحتيال والفساد كفيلاً بتقويض مؤسساتنا وهيكلنا، والمساس بجودة الخدمات التي نقدمها، فضلاً عن التأثير السلبي على الثقة التي نباهي ونفخر بها وسط أصحاب الشأن. وأخذاً بأفضل الممارسات، تحرص المجموعة على تنفيذ الإجراءات والضوابط المحددة بغية الحيلولة دون وقوع تصرفات غير أخلاقية، وكذلك التخفيف من مضارها حال وقوعها، وستسعى دوماً للالتزام بكل التشريعات السارية ذات الصلة.
٣. تتعامل المجموعة مع الاحتيال بسياسة: لا تهاون أو تسامح مطلقاً مع الاحتيال. بمعنى أن المجموعة لن تتسامح أو تتهاون مطلقاً وتحت أي ظرف مع أي تصرف احتيالي. وإن أي موظف أو طرف خارجي يثبت تورطه في تصرف احتيالي، سوف يعرض نفسه للإجراءات التأديبية المناسبة. وسنبذل كل الجهود اللازمة لاستعادة الأصول المساء استغلالها أو تدارك الخسائر المتكبدة جراء الاحتيال.

٢. الاحتيال

- يشكل الاحتيال خطراً على المجموعة وعلى موظفيها؛ بل إنه قد يهدد وجود المجموعة، ويضر بسمعتها على المستويين المحلي والدولي. عدم الأمانة لدى قلة من الأفراد قد يؤثر سلباً على المجموعة، ويؤثر على المبادئ والثقة القائمة بين المجموعة وأصحاب الشأن.
- لغرض هذه السياسة، تشتمل كلمة "الاحتيال" على مفاهيم الاحتيال والفساد وسوء التصرف (يشار إليها مجتمعة بلفظ "احتيال")؛ وستستخدم هذه الكلمة للإشارة إلى كل التصرفات المنطوية على خيانة الأمانة ومخالفة الأنظمة أو القانون؛ والاحتيال؛ أو خيانة الثقة؛ أو الاختلاس؛ أو التذير؛ أو النهب؛ أو الرشوة، والتصرفات المقترنة ببنية متعمدة للإخفاء أو التزييف وإلحاق الضرر بالمجموعة – فعلاً أو احتمالاً – أو التأثير على المصالح المالية للمجموعة.
- يُعرف الاحتيال على أنه تصرف أو ممارسة غير أخلاقية أو غير نظامية أو غير قانونية تتسم بعدم الأمانة وبالنية المبيتة لإخفاء حقيقة ما، سواءً بالكلمات أو بالتصرف أو بالتزييف، ما من شأنه أن يسفر عن خسارة مالية أو غير مالية للمجموعة.

٣. نطاق السياسة

١. تقع مسؤولية مكافحة الاحتيال وتدارك آثاره على كل الموظفين، لا على قلة منهم دون غيرهم أو بعض إدارات المجموعة.
٢. يسري العمل بهذه السياسة على الجميع داخل المجموعة، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وبناءً على أسس الحوكمة الرشيدة، يمتد سريان هذه السياسة ليشمل كل أصحاب الشأن الذين يزاولون أعمالاً مع المجموعة. ويدخل في عداد ذلك وكلاء الأطراف الخارجية وممثليهم واستشارييهم ومقاوليهم ومورديهم وبانعيهم ومقاوليهم من الباطن وعملائهم وشركائهم ووكلائهم.
٣. تقع المسؤولية على كل الموظفين في التأكد من التزام أي طرف يزاول عملاً مع المجموعة التزاماً مطلقاً وصارماً بالمعايير والمبادئ المنصوص عليها في هذه السياسة.

٤. حماية المبلغين ومسؤولية الإبلاغ ومجالات الإبلاغ عن الاحتيال

- يتعين على كل موظفي المجموعة ووكلائها ممن يراودهم شك في وقوع حادثة احتيال في الماضي أو في الحاضر أو احتمال وقوعها في المستقبل أن يبلغوا عن الواقعة المثيرة للشك عبر خط توازن المخصص (TEL): عبر الموقع الإلكتروني أو الهاتف). وينبغي التقدم بالبلاغات على الفور وفق سياسة المجموعة لمكافحة الاحتيال وسياسة الإبلاغ عن المخالفات. ولا يعتبر الإبلاغ عن وقائع الاحتيال الفعلية أو المحتملة شكلاً من أشكال الخيانة أو النكث بالولاء، بل هو تصرف يثبت الحس الرفيع بالمسؤولية والاهتمام والولاء للمجموعة وأصحاب الشأن.
- يجب الإبلاغ عن أي أمور تتعلق بالسلوك و مدى الامتثال في وحدة الاستحواذ ووحدة الهندسة والتقييم من خلال الرابط المخصص و المتاح على موقع توازن للأخلاقيات (TEL) .
- تتعهد المجموعة بعدم اتخاذ أي إجراء بحق أي شخص يتقدم ببلاغ مقرون بحسن النية عن مخالفة لم يثبت عليها دليل بعد الانتهاء من التحقيق. ويمكن لأي موظف أن يتقدم ببلاغ عن مخالفة دون الخوف من المضايقة أو تنزيل الدرجة الوظيفية أو الفصل من الخدمة أو إجراء تأديبي أو تصرف انتقامي أو تعليق عمله أو التعرض للتهديد أو أي صورة أخرى من صور التمييز أو الانتقام من جانب المجموعة (سواءً أكان من الموظفين أو وكلاء الأطراف الخارجية أو الممثلين أو الاستشاريين أو الموردين أو البائعين أو المقاولين من الباطن أو العملاء أو الشركاء أو الوكلاء...).
- لن يتم التهاون مع أي إجراء انتقامي ضد المبلغ، وسيتم الإبقاء على هوية المبلغ طبي السرية والكتمان.
- غير أن أي ادعاءات مغلوطة أو كيدية (لم يتم تقديمها بحسن نية) قدمت من قبل احد موظفي المجموعة قد تعرض المبلغ للإجراءات التأديبية.